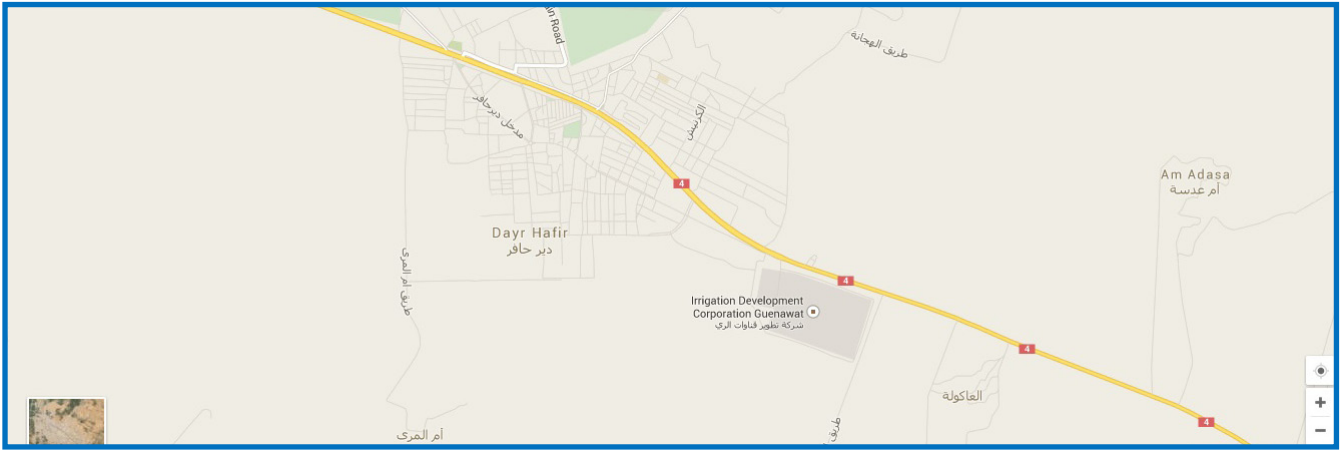


توثيق مجزرة قرية عين الجمجمة في دير حافر التابعة لمحافظة حلب

تقع بلدة دير حافر في ريف حلب الشرقي
الموقع على الخارطة:



رواية شاهد عيان كان موجوداً حين القصف، يُدعى ياسر الصطوف ولا يزال على قيد الحياة: «مجزرة مروعة نفذتها قوات النظام في قرية عين الجمجمة، تمت عن طريق الطيران الحربي بإلقائه القنابل البرميلية على مدرسة القرية شاهدت البراميل وهي تنفجر وقد تسبب في مقتل عشرة شهداء تم انتشالهم من بين الأنقاض، وسبعة تأخر انتشالهم من تحت الأنقاض، وهم مجهولوا الهوية، والشهداء العشرة وهم من عائلة واحدة من النازحين إلى القرية، إضافة إلى وجود عدد كبير من الجرحى».

بإمكان التواصل مع الشاهد عبر حسابه على السكايب بالصوت والصور: Yaser.future^١

وقد تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في محافظة حلب من توثيق مقتل ١٠ مواطنين، بينهم ٤ أطفال، و ٣ سيدات، كما تمكنا من توثيق نحو ٢٠ جريحاً.

أسماء ضحايا المجزرة:

- ١- عبد الجليل العيسى الحسين / ٣٠ سنة/حلب/دير حافر- قرية الجديدة/
- ٢- السيدة حنان الإبراهيم / ٢٠ سنة/حلب/دير حافر- قرية الجديدة(زوجة عبد الجليل العيسى الحسين
- ٣- الطفلة هديل العيسى الحسين / ٥ سنوات / حلب/دير حافر- قرية الجديدة
- ٤- الطفلة غدير العيسى الحسين / ٣ سنوات / حلب/دير حافر- قرية الجديدة
- ٥- الطفلة فطومة العيسى الحسين / سنة واحدة/ حلب/دير حافر- قرية الجديدة
- ٦- عبد الجليل عساف الأحمد / ٢٠ سنة/حلب/دير حافر- قرية الجديدة
- ٧- الشهيدة ايمان عساف الأحمد / ١٨ سنة/حلب/دير حافر- قرية الجديدة
- ٨- موسى علي العيسى الحسين / ٢٥ سنة/حلب/دير حافر- قرية الجديدة
- ٩- الشهيدة هيام محمد العيسى الحسين / ١٨ سنة / حلب/دير حافر- قرية الجديدة
- ١٠- الطفلة رجاء أحمد العيسى الحسين / ٣ سنوات / حلب/دير حافر- قرية الجديدة

الإثباتات والمرافقات:

أولاً: فيديو يصور الشهداء نتيجة القصف

ثانياً: فيديو وصور ثابتة تصور آثار الدمار نتيجة القصف



الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على بلدة دير حافر كان عشوائياً، وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.
٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في دير حافر المتمثل في جريمة القتل، جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية، فهي منهجية واسعة الانتشار.
٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان، ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد أن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية - روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.
٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة المتورطين والمجرمين كافة إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة، ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية أن تتوقف عن تصوير النزاع وكأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً، ما يُمكنها من توثيق أوسع وأشمل.

